ECONOMY 12222 12/3/11 9:19 PM Page 3

تراجعت بنسبة ١٩,٧٪ في الربع الثالث من ٢٠١١

١,١ مليار دولار صافي أرباح قطاع الأسمنت في دول التعاون

شهدت إيرادات قطاع الأسمنت في مجلس التعاون الخليجي زيادة بمعدل ١٠,٩ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة مع الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠، لتصل إلى ٣,٤ مليارات دولار أمريكي.

وعلى الرغم من ذلك، أعلن القطاع انخفاض ربحيته بنسبة ٣,٥ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١، حيث تراجع صافي الربح من ١,٢ مليار دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ إلى ١,١ مليار دولار أمريكي خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١.

وشهد صافي الهوامش انخفاضا بمقدار ٤٩١ نقطة خلال الفترة نتيجة أن قطاع الدخل غير الحقيقي قد انخفض بقوة بنسبة ٦٠,٥ في المائة بالغا ٧١,٥ مليون دولار أمريكي، وهو ما يرجع إلى تدهور أسواق رأس المال والتي شهدت انخفاض مؤشر ستاندرد آند بورز لمجلس التعاون الخليجي بنسبة ١٦,٢ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١.

من ناحية أخرى شهد اجمالي الهوامش انخفاضا بمقدار ١٦٠ نقطة أساسية خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالغا ٣٨,٨ في المائة بالمقارنة بمستواه البالغ ٤٠,٤ في المائة، وهو ما يعود إلى ارتفاع كُلفة البيع التي زادت بنسبة ١٣,٢ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالغة ٢,١ مليون دولار أمريكي.

القوائم المالية المجمعة لقطاع الأسمنت فى مجلس التعاون الخليجي

(الأرقام بالألف دولار أمريكي)	2009	2010	تسعة شهور 2010	تسعة شهور 2011	التغير (في المائة)
إيرادات المبيعات	4,557,761	4,008,130	3,055,890	3,388,836	10.9%
تكلفة المبيعات	2,770,666	2,428,963	1,821,471	2,074,146	13.9%
إجمالي الربح	1,787,096	1,579,167	1,234,419	1,314,689	6.5%
مصاريف التشغيل	287,451	255,593	190,666	202,229	6.1%
الإيرادات غير الأساسية	139,304	222,279	181,076	71,535	60.5%-
ربح التشغيل	1,499,645	1,323,574	1,043,753	1,112,461	6.6%
مصروفات تمويلية	57,441	38,837	35,691	49,848	39.7%
صافي الربح	1,456,283	1,440,248	1,154,203	1,113,439	3.5%-
الموجودات	13,394,166	14,222,755	14,288,007	14,486,868	1.4%
حقوق المساهمين	10,234,157	10,649,508	10,708,883	10,724,822	0.1%
الديون	1,894,477	2,432,127	2,480,878	2,540,319	2.4%
المطلوبات	3,160,009	3,573,247	3,579,124	3,762,046	5.1%

(الأرقام بالألف دولار أمريكي)	2009	2010	تسعة شهور-2010	تسعة شهور-2011	التغير (نقطة)
سجل الهوامش (في المائة)	39.2	39.4	40.4	38.8	160-
مصروفات التشغيل كنسبة من الموجودات	2.1	1.8	1.3	1.4	6.1
الإيرادات غير الأساسية كنسبة من الربح بعد خصم الضرائب	9.6	15.4	15.7	6.4	926.4-
هوامش التشغيل (في المائة)	32.9	33	34.2	32.8	132.8-
صافي الهوامش (في المائة)	32	35.9	37.8	32.9	491.4-
المصروفات التمويلية كنسبة من الديون	3	1.6	1.4	2	52.4
الديون كنسبة من الموجودات	14.1	17.1	17.4	17.5	17.2
المطلوبات كنسبة الموجودات	23.6	25.1	25	26	91.9
حقوق المساهمين كنسبة من الموجودات	76.4	74.9	75	74	91.9-
العائد على حقوق المساهمين (في المائة)	14.2	13.5	10.8	10.4	39.6-
العائد على الموجودات (في المائة)	10.9	10.1	8.1	7.7	39.2-

المصدر: تقارير الشركات، وبحوث جلوبل
* القوائم المالية المجمعة لعدد 24 شركة مدرجة

أكد ذلك تقرير لبيت الاستثمار «جلوبلو»، أشار فيه إلى أن الضغوط استمرت على كل من الامارات وعمان وقطر من خلال انخفاض صافي الارباح. فقد زادت إيرادات الامارات بنسبة ١,٢ في المائة بالغة ٦٨٨,٩ مليون دولار امريكي خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة مع العام السابق، في حين زادت الكلفة بنسبة ٩ في المائة خلال الفترة نفسها، مما دفع باجمالي الهامش إلى أقل مستوياته بالغا ٤,٨ في المائة.

وقال التقرير «علاوة على ذلك، انخفض صافي الربح بنسبة ٨٦,٦ في المائة بالغا ١٠,٩ ملايين دولار أمريكي خلال الفترة نفسها، كما سجل صافي الهوامش أقل مستوى له مستقرا عند ١,٦ في المائة بالمقارنة بالعام السابق. وأظهرت الإمارات أنها لم تصل إلى أدنى مستوياتها حتى الآن حيث واصلت الهوامش ومؤشرات الربحية انخفاضها كما واصلت تسجيل مستويات اقل».

وخلال العام المالي ٢٠١١، سجلت شركات الأسمنت الاماراتية هوامش تشغيل سلبية خلال الربع الواحد. وهو ما يرجع إلى تباطؤ نشاط العقارات والتشييد، بالإضافة إلى موسم شهر رمضان الذي حل خلال الربع الثالث من هذا العام ٢٠١١.

وفي عمان انخفض صافي الربح بصورة ملموسة خلال فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١. حيث تسبب الإغراق المستمر للأسمنت من جانب دولة الامارات في انخفاض مضاعف في أسعار الأسمنت، وانخفضت الهوامش بسبب الكلفة المرتفعة للمواد الخام، كما زاد الأسمنت العماني من طاقة الكلينكر وهو ما سينافس المصنع الرائد في الشمال، وزادت ديون القطاع نتيجة الاستحواذ على الديون الممولة بالكامل مؤخرا، فيما شهدت الشركات العمانية زيادة بنسبة ٩,٣ في المائة في إيرادات المبيعات بالغة ٢٥٦,٩ مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من ذلك ارتفع صافي الربح بنسبة ٤٨,٨ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة بالعام السابق بالغا ٥٥,٦ مليون دولار أمريكي ومن ثم تقليص صافي الهوامش إلى ٢١,٦ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة بمستواه البالغ ٤٦,٢ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠.

وخلال فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١، كانت قطر هي الدولة الوحيدة التي شهدت انخفاضا في إيرادات المبيعات وصافي الأرباح. حيث سجلت انخفاضا في إيرادات المبيعات بنسبة ٦,١ في المائة وانخفاضا في صافي الأرباح بنسبة ١٠ في المائة. ويمكن أن ترجع أسباب الانخفاض إلى مبيعات الصادرات التي دخلت قطر.

وسجلت الكويت انخفاضا بنسبة ٥١,٧ في المائة في صافي أرباحها بالغة ٤٩ مليون دينار كويتي خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١، وهو بسبب الانخفاض في أسواق رأس المال. وتحتفظ شركات الأسمنت الكويتية بمحافظ كبيرة من الاستثمارات مما عدل الأرباح المحققة خلال التسعة الشهور الأولى من عام ٢٠١١ حيث قلل المشهد السياسي والاقتصادي العالمي من التوجهات في أسواق رأس المال داخل المنطقة. وأخيرا حققت السعودية ؟ التي تعد أكثر اسواق الأسمنت استقرارا خلال الأزمة ؟ زيادة بنسبة ١٨,٦ في المائة في إيرادات المبيعات وزيادة بنسبة ١٩,٣ في المائة في صافي الأرباح خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١.

وكان معدل أسعار الأسمنت في مجلس التعاون الخليجي في حدود ٦٤,٦ دولارا للطن خلال فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١، بالمقارنة بمستواه البالغ ٦٧,١ خلال فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠، بنسبة انخفاض ٣,٨ في المائة نتيجة لاستمرار ضعف الطلب في مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة في قطر والامارات.

كما شهدت أسعار الأسهم في مجلس التعاون الخليجي انخفاضا باستثناء السعودية وقطر، حيث شهدت عمان أكبر انخفاض في الأسعار بنسبة ١٣ في المائة بالغة ٦٤,٤ دولارا أمريكيا للطن خلال فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة بمستواه البالغ ٧٤ دولارا أمريكيا للطن خلال الفترة نفسها منذ عام مضى.

وفي أعقاب عام ٢٠٠٩ بدأت الامارات تغرق عمان بالأسمنت الزائد على حاجتها بأسعار منخفضة مما جذب الأسعار من قبل الشركات المحلية.

وشهدت الكويت، التي سجلت ثالث أكبر انخفاض، متوسط أسعار بلغ ٧٦ دولارا أمريكيا للطن خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة بمستواه البالغ ٧٩,٨ دولارا أمريكيا للطن خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠.

وعلى أساس ربع سنوي، انخفضت أسعار الأسمنت في الكويت بنسبة ٤,٥ في المائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ واستمرت الكويت في بيع أعلى متوسط أسعار للاسمنت مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي.

وانخفضت أسعار التحقيق في الامارات بنسبة ٥,٣ في المائة من ٥١,٨ دولارا أمريكيا للطن خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ إلى ٤٩,٠ دولارا أمريكيا للطن خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١، وانخفضت بنسبة ٥,٣ في المائة من نهاية عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٧ في المائة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١ مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١١، حيث خفضت زيادة المعروض الناتجة عن الشركات الإماراتية المحلية الجديدة أسعار الأسمنت.

علاوة على ذلك عطل النشاط العقاري وتباطؤ سوق التشييد نمو سوق الأسمنت في الإمارات، فقد تم تعليق نسبة ٤٩,٥ في المائة من السوق المخطط في نهاية عام ٢٠١٠. واستمرت الإمارات في مواجهة ضغوط في صناعة الأسمنت بها وهو ما عززه انخفاض كل من المبيعات، والطلب، والأرباح وارتفاع مستويات المخزون.

كذلك حافظت أسعار الأسمنت القطري على مستوياتها نتيجة للسقف الحكومي على أسعار الأسمنت. وقد بقيت الأسعار عند مستوى ٦٨,٧ دولارا أمريكيا للطن.

واستمرت عمان في الشعور بهول الأزمة من خلال تسجيل أسعار اقل خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ وسجلت انخفاضا كبيرا بنسبة ١٣ في المائة في أسعار الأسمنت خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالمقارنة بالعام السابق وانخفضت بنسبة ١٩ في المائة منذ نهاية عام ٢٠١٠، وهو أكبر انخفاض بين الدول المماثلة الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

وخضعت الشركات العمانية لضغوط من جانب شركات الأسمنت الاماراتية والتي عرضت الأسمنت على عمان بسعر الكلفة، ومن ثم فقد أضرت بهوامش الشركات العمانية وأشعلت حروب الأسعار بينها.

وعلى الرغم من أن السعودية تمثل أكبر منتج للأسمنت في مجلس التعاون الخليجي، فإنها شهدت زيادة في أسعار الأسمنت بنسبة ٥,٤ في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١ بالغة ٦٤,٦ دولارا أمريكيا للطن. وترجع زيادة الأسعار في الأساس إلى الطلب المتزايد الذي يعكسه ارتفاع كميات الأسمنت المباعة.

علاوة على ذلك، شهد نشاط التشييد نموا حيث تنفذ الحكومة وتقدم عطاءات المزيد من العقود المحلية. كذلك فإنه خلال شهر مارس ٢٠١١ أمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتشييد ٥٠٠,٠٠٠ وحدة إسكان وبناء وتوسيع المستشفيات وأمر بضخ رؤوس أموال في مؤسسات الائتمان المتخصصة لتسهيل شطب الديون وزيادة إقراض الرهن العقاري. وهذا سيساعد على زيادة الطلب على الأسمنت حيث يوجد طلب على المزيد من وحدات الإسكان.

وشهدت صناعة الأسمنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توسعات كبيرة في أعقاب سنوات من التطوير الضخم للبنية التحتية. علما بأن مزيج الامدادات الوفيرة من المواد الخام ورخص مدخلات الصناعة الكثيفة الطاقة تقدم ميزة تنافسية قوية للصناعة في المنطقة.

وخلال فترة الازدهار كان هناك إضافات ضخمة إلى الطاقات القائمة مما رفع طاقة دول مجلس التعاون الخليجي من اقل من ٤٠ مليون طن سنويا في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من الضعف وصولا إلى ١٠٦,٦ ملايين طن سنويا حاليا. ومن المفارقات أن اغلب هذه الإضافات الضخمة في الطاقة دخل إلى التشغيل في الوقت الذي واجهت فيه المنطقة أسوأ ركود اقتصادي خلال كثير من العقود.

ومع تأجيل و/أو إعادة جدولة مشروعات التشييد الكبرى، يقوم منتجو الأسمنت بزيارة مجالسهم الاستراتيجية وتقييم الفرص والتحديات بحرص بالغ.

لقد أصاب التباطؤ في القطاع العقاري - والذي استحوذ على حوالي ٦٥-٧٠ في المائة من اجمالي استهلاك الأسمنت في المنطقة - قطاع الأسمنت بشدة. وفي ظل ما تعانيه أغلب شركات البناء من تدهور حاد في السيولة، ستظل التنمية العقارية على الأرجح متدنية في المستقبل القريب، ومازالت بعيدة عن المعدلات المتواضعة قبل الأزمة.

وقد تسببت الأزمة في تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ مؤخرا. حيث استحوذت شركات متنوعة بالمنطقة على شركات في الامارات لأنها كانت هي الأكثر تأثرا ومتاحة بتقييمات رخيصة للغاية.

بحسب تقرير لـ «جلوبل» حول الأسواق في منطقة «مينا» في نوفمبر

استمرار المخاوف الاقتصادية يدفع بالأسواق المالية نحو التراجع

الأسواق المصرية تتعرض لهزة عنيفة بسبب الأحداث السياسية

مع استمرار المخاوف الاقتصادية، وضبابية الموقف الاقتصادي لكل من اليونان وإيطاليا، وتزايد مخاوف المستثمرين من احتمال وقوع كساد عالمي، تكاتفت العوامل والضغوط التي دفعت بالمؤشرات العالمية والإقليمية إلى تسجيل خسائر ملحوظة خلال تداولات شهر نوفمبر ٢٠١١.

في الوقت ذاته، عادت وكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى واجهة الأحداث خلال شهر نوفمبر، بعد أن أعلنت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني إمكانية خفض التصنيف الائتماني لفرنسا، وقيام موديز بوضع ١٥ بنكا عالميا تحت طائلة اعادة التقييم، إضافة إلى إعطاء وكالة فيتش مهلة للولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٣ للخروج بخطة فعالة لتقليص ديونها المتفاقمة وإلا تواجه مخاطر تخفيض تصنيفها الائتماني من مستوى AAA إلى مستوى أقل.

أداء الأسواق الخليجية

أنهت الأسواق الخليجية تداولات شهر نوفمبر ٢٠١١ على تراجع باستثناء بورصة البحرين، التي كانت البورصة الخليجية الوحيدة التي تمكنت من تسجيل نمو شهري، حيث تمكنت بورصة البحرين من عكس اتجاهها التراجعي، منهية تداولات الشهر على ارتفاع بلغت نسبته ١,٣٥ في المائة، وأغلق عند مستوى ١,١٦٣,١١ نقطة.

ويعزى ارتفاع السوق للنمو الجيد الذي حققه قطاع الصناعة، والذي اكتسب مؤشره نسبة ١٤,٢٤ في المائة بنهاية الشهر، بدعم من أداء سهم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) الذي أضاف نسبة ١٤,٥٨ في المائة إلى قيمته، وأغلق عند سعر ٠,٥٥٠ دينار بحريني.

وكانت شكرة ألبا قد أعلنت خلال الشهر ارتفاع صافي ربح الشركة بنسبة ٥١,٤ في المائة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١١، حيث ارتفع من ١٠٦,٠ ملايين دينار بحريني في التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ إلى ١٦٠,٥ مليون دينار بحريني عن الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١.

وفي الكويت، تصاعدت وتيرة الاضطرابات السياسية مما أدى إلى استقالة الحكومة، وكان لذلك أثر على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعاني أصلا من التراجع. حيث فقد مؤشر جلوبل العام نسبة ١,٣١ في المائة من قيمته. في حين تراجع المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة ١,٨٢ في المائة، وصولا إلى مستوى ٥,٨١١,٦ نقاط.

من جهة اخرى، أنهى السوق السعودي تداولات الشهر على تراجع، متأثرا بالأداء السلبي لاكبر قطاعاته، وهما قطاعا البنوك والصناعات البتروكيماوية. حيث سجل مؤشر التداول انخفاضا شهريا بلغت نسبته ٢,٠٧ في المائة، واغلق عند مستوى ٦,١٠٤,٥٦ نقاط. وقد شهد السوق السعودي خلال الشهر عملية بناء أوامر للاكتتاب الأولي العام لشركة المتحدة للإلكترونيات (اكسترا)، والتي من المقرر أن تقوم بطرح نسبة ٣٠ في المائة من رأسمالها، أي ما يعادل ٧,٢ ملايين سهم، خلال الفترة ما بين ٥ ديسمبر و١١ ديسمبر.

وقد تم تحديد سعر ٥٥ ريالا سعوديا للسهم الواحد وفقا لعملية بناء الأوامر، كما حصلت شركة عناية السعودية للتأمين على موافقة هيئة السوق المالية السعودية على طرح ٤٠ في المائة من رأسمالها للاكتتاب العام خلال الفترة ما بين ١٩ ديسمبر و٢٥ ديسمبر بسعر ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد.

في الوقت ذاته، سجل السوق العماني أعلى نسبة تراجع على مستوى البورصات الخليجية، حيث فقد مؤشر سوق مسقط ٣,٠ في المائة من قيمته بنهاية الشهر.

وشمل التراجع قطاعات السوق الثلاثة، وكان أكثرها تراجعا مؤشر قطاع الصناعة الذي بلغت خسائره الشهرية نسبة ٥,٢٤ في المائة. وكان سهما أسمنت عمان وريسوت للأسمنت ضمن أكثر الأسهم تراجعا على مستوى القطاع، بخسائر بلغت نسبتها ٧,٧ في المائة و٥,٩ في المائة على التوالي.

ومن حيث أنشطة التداول، تراجع إجمالي كمية وقيمة الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية بنسبة ٣٥,١ في المائة و٢٩,١ في المائة، على التوالي، بنهاية شهر نوفمبر ٢٠١١، وذلك نظرا إلى امتداد عطلة عيد الأضحى المبارك على مدى أسبوع تقريبا في عدة بورصات مما قلص عدد أسابيع التداول إلى ثلاث أسابيع في أسواق عربية عدة، في حين بلغت القيمة السوقية لاسواق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة مقدار ٦٧٧,٦ مليار دولار أمريكي بنهاية الشهر، متراجعة بواقع ١٦,١٧ مليار دولار عن الشهر السابق (-٢,٣٣ في المائة)، (تم تعديل تلك القيمة لاحتساب القيمة السوقية للشركات المدرجة في أكثر من سوق مرة واحدة فقط).

أداء الأسواق العربية

أما فيما يتعلق بأداء الأسواق العربية خلال شهر نوفمبر، فقد تعرض السوق المصري لهزة قوية خلال الشهر مع تجدد المظاهرات الدموية المطالبة بتسليم الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، وتسريع انتقال حكم البلاد من المجلس العسكري لتلك الحكومة الجديدة. وقد عصفت المظاهرات شبه اليومية بالاقتصاد المصري، ولاسيما قطاع السياحة الحيوي، ودفعت بالاستثمارات الاجنبية إلى الهروب من مصر، إضافة إلى تزايد الضغوط على الجنية المصري، وزيادة كُلفة التأمين على الدين السيادي المصري ضد مخاطر العجز عن السداد. كما خفضت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني قدرة مصر على الحصول على ديون سيادية مجددا، وأرفقت قرارها بتوقعات سلبية للاقتصاد المصري، بسبب عودة التوتر السياسي. إلا أنه رغما عن كل تلك التحديات، فقد تمكن السوق من تسجيل قفزات هائلة خلال آخر جلسات بعد أن عم الهدوء النسبي على الانتخابات البرلمانية، وسارت أولى العمليات الانتخابية منذ تنحي حسني مبارك عن الحكم في شهر فبراير ٢٠١١، بسلاسة أكثر مما كان متوقعا.

وقد أنهى السوق المصري تداولات شهر نوفمبر متراجعا بنسبة ٩,٦٩ في المائة وفقا لمؤشر البورصة المصرية EGX30.

وكذلك، شوهد السوق الأردني ضمن الأسواق المتراجعة لهذا الشهر، حيث فقد مؤشر سوق عمان ما نسبته ٢,٦٧ في المائة من قيمته بنهاية شهر نوفمبر ٢٠١١.

من جهة أخرى، أنهى السوق التونسي تداولات شهر نوفمبر ٢٠١١ محققا نموا هامشيا بلغت نسبته ٠,٣٠ في المائة، وفقا لمؤشر السوق. وقد طرأ التحسن على نفسية المستثمرين من جراء تواتر الأنباء الايجابية. فمن جهة، أكدت الولايات المتحدة عزمها على تقديم الدعم اللازم للاقتصاد التونسي. إضافة إلى تعهد أمير قطر بالمساعدة في دعم الدينار التونسي ليصبح عملة قابلة للتحويل.

أداء مؤشرات الأسواق

المؤشر		الاغلاق	نسبة التغير %	تغير منذ بداية العام
مؤشرات أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
مؤشر جلوبل - الكويت	▼	181.20	-1.3%	-18.9%
مؤشر سوق الكويت	▼	5,811.60	-1.8%	-16.4%
السعودي	▼	6,104.56	-1.9%	-7.8%
دبي	▼	1,378.94	-2.1%	-15.4%
أبو ظبي	▼	2,444.86	-2.3%	-10.1%
البحرين العام	▲	1,163.11	1.3%	-18.8%
قطر	▼	8,592.40	0.0%	-1.0%
عمان	▼	5,420.50	-3.0%	-19.8%
مصر 30	▼	4,020.14	-9.7%	-43.7%
مصر 70	▼	455.80	-6.3%	-36.8%
الأردن	▼	1,964.22	-2.7%	-17.2%
فلسطين	▼	471.77	-0.6%	-3.6%
لبنان	▼	1,171.58	-2.1%	-20.6%
المغرب	▼	10,952.68	-3.5%	-13.5%
تونس	▲	4,679.13	0.3%	-8.5%
مؤشرات الأسواق العالمية				
داوجونز الصناعي	▲	12,045.68	0.8%	4.0%
ناسداك المركب	▼	2,620.34	-2.4%	-1.2%
S&P500	▼	1,246.96	-0.5%	-0.8%
فاينانشال تايمز	▼	5,505.42	-0.7%	-6.7%
داكس - ألمانيا	▼	6,088.84	-0.9%	-11.9%
كاك 40 - فرنسا	▼	3,154.62	-2.7%	-17.1%
نيكاي 225 - اليابان	▼	8,434.61	-6.2%	-17.5%
هانغ سينغ - هونغ كونغ	▼	17,989.35	-9.4%	-21.9%
ستريتس تايمز- سنغافورة	▼	2,702.46	-5.4%	-15.3%

المصدر: ثومسون رويترز